

تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2010 : ترتيب سورية 127 عالميا و 15 عربيا

أعلنت منظمة الشفافية الدولية يوم 26/10/2010 تقريرها لعام 2010 في برلين ، وذكر التقرير ان 75 بالمئة من دول العالم تقريبا شديدة الفساد، العراق وافغانستان

الحكومات، معتبرة ان الفساد يهدد جهودها لدعم الأسواق المالية ومكافحة الاحتباس الحراري والمفقر

.. وقد تصدرت الدنمارك ونيوزيلندا وسنغافورة لائحة الترتيب الدولي في التقرير فيما حلت قطر في المرتبة 19 متصدرة ترتيب الدول العربية وحلت أفغانستان والصومال في المراتب الأخيرة

فيما احتلت سوريا المرتبة 127 عالميا و 15 عربيا وحقت مؤشر 2.5، لتراجع بذلك مرتبة واحدة عن العام الماضي حيث حققت في تقرير الشفافية للعام 2009 المرتبة 126

وأوضحت المنظمة أن حوالي ثلاثة أرباع الدول الـ178 التي شملها التقرير، حققت مؤشرا من دون الخامسة على سلم صفر إلى 10 (صفر يشير معدلات فساد مرتفعة و 10 معدلات فساد منخفضة).

وحلت قطر في المرتبة 19 مع مؤشر 7.7 ، والإمارات العربية المتحدة في المرتبة 28، وجاءت سلطنة عمان في المرتبة 41 والبحرين في

المرتبة 50 والمكويت في

المرتبة 48 والمأردن والسعودية في

المرتبة 54 ، وتونس في المرتبة 59 وجيبوتي (91) ومصر (98) والمجزائر

(105)

وجاءت وليبيا واليمن في المرتبة 146 مع مؤشر 2.2

وحلت السودان في المرتبة 172 مع مؤشر 1.6 وحل العراق في

المرتبة 175 مع مؤشر 1.5 فيما حلت الصومال في

المرتبة 178 والأخيرة مع مؤشر 1.1

وقالت رئيسة منظمة الشفافية الدولية هاغيت لابليل إن النتائج تشير إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز الحوكمة
حول العالم لضمان التزام الحكومات في مكافحة الفساد، وحثت مجموعة الدول
العشرين إلى اتخاذ إجراءات في هذا المجال.

وجدير بالعلم أن مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية يقيم ويرتب الدول طبقاً لدرجة إدراك وجود الفساد بين
المسؤولين والسياسيين في الدولة، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة
قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة. إنه يعكس آراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم متضمناً
المتخصصين والخبراء من نفس الدولة الجاري تقييمها. ويقوم البروفسور جون قراف لأمسدورف ، من جامعة باساو في ألمانيا وهو
باحث ومستشار لمنظمة الشفافية الدولية، على العمل على مؤشر مدركات الفساد بطلب من منظمة الشفا
ف
ية الدولية.

هذا ويركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرضه بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة. تطرح الاستقصاءات
المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية. على سبيل المثال، قبول الموظفين
الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو اختلاس الأموال العامة، ومدى نجاعة جهود مكافحة الفساد. لا تميز المصادر بين الفساد
الإداري والفساد السياسي.

وبحسب المنظمة أن الاعتماد على مؤشرات فقط على المدركات لانه من الصعب تقييم مستويات الفساد في مختلف الدول بناء على
الخبرة العملية التجريبية، كالمقارنة مثلاً، بين عدد الدعاوى أو القضايا المعروضة على المحاكم بين بلد وآخر. إن مثل هذه
المعلومات لا تدل على مستويات الفساد الحقيقية، بل على نوعية المدعين العامين وصفاتهم ونوعية المحاكم وأو وسائل الإعلام
وأساليبها في الكشف عن الفساد. إن الأسلوب الوحيد لجمع المعلومات بغرض المقارنة هو البناء على خبرة ورؤية أولئك الأكثر
تصادماً بشكل مباشر مع واقع الفساد في دولة ما.

وفيما يلي جدول ترتيب سورية عالميا وعربيا في تقارير المنظمة منذ أن أدرجت سورية في تقارير المنظمة من 2003 :

العام _____ النقاط _____ الترتيب العالمي _____ المتر
تيب العربي

2003 _____ 3.4 _____ 69 _____
9

2004 _____ 3.4 _____ 73 _____
9

2005 _____ 3.4 _____ 76 _____
10

2006 _____ 2.9 _____ 97 _____
13

2007 _____ 2.4 _____ 142 _____
15

2008 _____ 2.1 _____ 147 _____
15

2009 _____ 2.6 _____ 126 _____
13

2010 _____ 2.5 _____ 127

ل د ح

27102010